الفلاحة بديل استراتيجي لتنمية الاقتصاد الوطني في ظل تراجع عائدات النفط.

The Agriculturea Strategic Alternative to the Development of the National Economy in Shade Declining Oil Revenues.

عـــاتي يمينـــة، جامعة محمد خيضر – بسكرة، yamina.ati@univ-biskra.dz

أ.د غالـم عبـد الله،جامعة محمد خيضر – بسكرة، a.ghalem@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام:2019/09/21 تاريخ القبول: 2019/12/03 تاريخ النشر: 29 /2019/12

ملخص: تهدف الدراسة إلى إبراز دور القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي لتنمية الاقتصاد الوطني،تعويضا عن عائدات النفط الغير مستقرة، الأمر الذي ألزم الحكومة على ضرورة البحث عن مداخيل بديلة للمحروقات بصفة مستدامة.والاهتمام بتفعيل القطاع الفلاحي يساهم في كسر التبعية الريعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتقليل فاتورة الواردات، خاصة لما تملكه الجزائر من إمكانيات متعددة، تساهم بشكل فعال في النهوض بالقطاع إلى جانب القطاعات الأخرى، وخلصت الدراسة إلى وضع رؤية إستراتيجية، مع طرح بعض الاقتراحات حول تفعيل القطاع لمساهمته في التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : القطاع الفلاحي؛ الاكتفاء الذاتي؛ قطاع المحروقات.

تصنيفJEL: Q1، Q13، Q19.

Abstract: This studyaims to highlight the role of the agricultural sector as a strategic alternative to the development of national economy, whichobligedgovernment to seek alternative income for oil on sustainable. The concern in activating the agricultural sectorcontributes to achieving self-sufficiency, and reduce import bill, because of algeria's multiple possibilities, whichcontributeeffectively to the advancement of the sector.This studyconcludedwith the propos a strategic vision, with suggestions on activating the agriculture for its contribution to developmenteconomic.

.**keyword**:**Agricultural Sector; Self-Sufficiency; oilSector.**

JEL classification code : Q1, Q13, Q19.

المؤلف المرسل: عاتي يمينة، الإيميل: minaymina.36@gmail.com

1. مقدمة:

يعتمد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات منذ الارتفاع التاريخي الأول لأسعار النفط عام 1973، وبقى إلى يومنا هذا يرتكز على عائدات النفط في تغطية النفقات العامة لمشاريع التنمية الاقتصادية، على الرغم من تعرضه للصدمات الخارجية المفاجئة، وهو ما أثبتته الأزمة النفطية الأخيرة نهاية 2014،الأمر الذي أدى إلى تبني سياسات نمو جديدة مغايرة لما سبقها، واعتماد إستراتجية جديدة لتنويع الاقتصاد وتنميته خارج المحروقات، ودعم الاستثمار، خاصة في القطاع الفلاحي، القطاع الذي يمثل أهم عماد الحياة الاقتصادية،كما تشكل إيراداته أكثر وقعا على فاتورة الواردات والموازنة العامة للدولة خاصة ما تعلق بالسلع الغذائية، ولتنمية هذا القطاع في ظل الظروف الراهنة تطلب ذلك تضافر جهود كافة أفراد المجتمع بمختلف المستويات، وتعبئة كاملة للموارد الاقتصادية المتاحة، بالاستخدام الراشد والأمثل لها.

إشكالية الدراسة:

من خلال هذه الورقة البحثية سيتم إبراز واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وتقييم مدى مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني مع التطرق إلى توضيح أهم المشاكل والمعوقات التي يواجهها القطاع بالإجابة على الإشكالية التالية: **ما الدورالفعال للفلاحة في تعويض الاقتصاد الوطني عن إيرادات النفط غير المستقرة وانعكاسها المباشر على تنميته؟**

منهج الدراسة :

وللإحاطة والإلمام الجيد بموضوع البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بتقديم إطار عام حول علاقة الارتباط بين الاقتصاد الوطني وقطاع المحروقات، وبعدها عرض واقع القطاع الفلاحي

بالاعتماد على معطيات وإحصائيات مأخوذة من تقارير ومطبوعات الهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية.

وقُسِّم البحث إلى ثلاث محاور أساسية كما يلي:

1- للاقتصاد الجزائري تبعية متزايدة لقطاع المحروقات.

2- واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.

3- تفعيل القطاع الفلاحي لتنمية الاقتصاد الوطني.

2.للاقتصاد الجزائري تبعية متزايدة لقطاع المحروقات:

أكد العديد من الاقتصاديين على قوة درجة الارتباط بين الاقتصاد الوطني وقطاع المحروقات، فهو بمثابة القلب النابض للاقتصاد الجزائري، بالرغم من انه قطاع عرضةً للصدمات الخارجية نتيجة تقلبات الأسعار دوليا، ما ينعكس سلبا وبشكل مباشر على التوازنات الاقتصادية الكبرى، وذلك ما آل إليه الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة نتيجة التهاوي المفاجئ للأسعار النفط منتصف 2014،أدى إلى دخول الاقتصاد الوطني في ضائقة مالية خانقة وتراجع مداخيل الدولة، بفعل سياسات التوسع الاستثماري التي شهدتها سنوات التحسن المالي، ما أدى إلى تآكل احتياطات الصرف، الأمر الذي اجبر الحكومة على التفكير بجدية في تدعيم سبل تنويع الاقتصاد الوطني، من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى.

1.2. العائدات النفطية وآثارها على الاقتصاد الوطني والمؤشرات الاقتصادية للفترة من 2005-2016 :

يمكن القول أن الجزائر دولة تستهلك أكثر ممّا تنتج، وان اقتصادها يعتمد كليًّا على النفط والغاز، وأنها عرفت انخفاضًا في الإيرادات من صادرات المحروقات عام2014 ، لم تتوقّعه الحكومة الجزائرية ، مع تأثير قليل في سياسات التنمية، وفي عام2015 و 2016 أدّى الأمر بالفعل إلى فقدانها نحو 40% من الإيرادات المتوقعة، لذا يمكن القول أن الأمر يتعلّق بصدمة أدت إلى الحاجة إلى تغيير سياسات التنمية، وإلى إطلاق برنامج تقشّف عاجل(عطار، 2015، صفحة 129) من قبل الحكومة، والجدول1، يوضح مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني .

الجدول 1: مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني(2005-2016)(* أرقام مؤقتة)

القيمة بالمليون دولار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	*2016
الصادرات خارج مجال المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	1969	27102
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	32699	1781
مجموع الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	34668	28883
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852	58580	51702	46727
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	21490	11065	4306	17034	17844

المصدر :(WWW.ANDI.DZ, 2018)

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن إجمالي الصادرات الجزائرية عرفت ارتفاعا محسوسا منذ سنة 2000 إلى غاية2014، حيث ارتفعت من43937مليون دولار لعام 2005 إلى 60304 مليون دولار عام 2014 وذلك للتحسن الذي شهدته السوق النفطية العالمية، إذ لا يزال قطاع المحروقات مستحوذ على إجمالي الصادرات بنسبة 97%، ما يعكس القصور البنيوي والهيكلي للاقتصاد الوطني، وتبعيته للمحروقات في تمويل وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

2.2. أسباب انخفاض أسعار النفط العالمية:

يعد الاقتصاد الوطني الأقل تنوعا، لاعتماده على قطاع وحيد(قطاع النفط)، ما جعله أكثر حساسية للصدمات والتقلبات في سوق النفط العالمية، حيث عرفت هذه الأخيرة نهاية2014 انهيار حاد، إذ انخفض سعر البرميل من النفط من 110 دولار ليصل إلى حوالي 30 دولار سنة 2016 بمعدل تجاوز72%(طويجيني، 2017، صفحة 371)، وتعود أسباب الانخفاض لأساسيات السوق متمثلة في:

- التفاعل بين قوى العرض والطلب، فضلا عن قوة الدولار الأمريكي وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق(نيفين، 2016، صفحة 8)العالمية.
- العوامل السياسية التي شهدها معظم الدول المصدرة لهذا المنتج كالعراق، ليبيا وإيران؛

- ظهور إنتاج النفط الصخري الأمريكي الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، بحجم إنتاج حوالي 2.4مليون برميل يوميا إلى سوق النفط العالمية، مما ساهم في حدوث تخُمة من المعروض العالمي(مرغيت، 2017، صفحة 1)؛
- ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤه في الصين والبرازيل(مرغيت، 2017، صفحة 9) (البلدان الناشئة) وتراجع الطلب العالمي في هذه البلدان مما ساهم في استفادة الاقتصاد الأمريكي من هبوط الأسعار وتعافيه بقوة؛
- إصرار السعودية على عدم تخفيض إنتاجها باعتبارها أهم بلد منتج ومصدر للخام في العالم، ما جعل منظمة الأوبك تقرر تسقيف إنتاجها عند 30 مليون برميل يوميا رغم استمرار انخفاض أسعار النفط.

وتضاربت الأسباب الحقيقة لانهيار أسعار الخام بين مصالح سياسية وعقوبات اقتصادية خاصة للبلدان المصدرة له، وأدى هذا الانهيار بإحداث اضطرابات وأثار سلبية بالنسبة لاقتصاديات البلدان المنتجة للنفط لاعتماد أكبر هامش لميزانيتها على النفط.

3.2. تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الوطني :

نظرا لارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات وتعبئته، أضحى من أكبر البلدان تضررا من التقلبات السعرية العالمية، وبرزت آثارها بصفة مباشرة على الجانب الاقتصادي الذي ألقى بظلاله على الجانب الاجتماعي بشكل غير مباشر وأهمها:(مرغيت، 2017، صفحة 3)

- تراجع مداخيل صادرات النفط بحوالي النصف من 27.35 مليار دولار إلى سنة 2014 إلى حوالي 14.91 مليار دولار سنة 2015 بحوالي نسبة 45.47%؛
- عجز الميزانية العامة بنسبة 16 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2015؛
- تآكل موارد صندوق ضبط الميزانية بشكل مطرد حيث تراجع بنسبة 33.3%بين سنتي 2014 و2015 لتغطية النفقات العامة بعد تراجع المداخيل النفطية والجبائية العادية؛
- تراجع صادرات النفط مع ارتفاع فاتورة الواردات ما نجم عنه عجز في الميزان التجاري وتقلص نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71%لعام 2015 عوض 110% لعام 2014؛
- إضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن من 3 إلى 5% خلال عام 2015 مقارنة بنسبة 2014، مع ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية علاوة لسياسة التقشف وسياسات رفع الدعم التي اعتمدها الحكومة خلال الثلاثي الأول لسنة 2015؛

–علاوة على السياسة التقشفية التي انتهجتها الحكومة تم تجميد وتقليص فرص التوظيف وكذا المشاريع الكبرى التي لا تحظى بالأولوية والأثر الاقتصادي والاجتماعي؛

–تهديد السلم والأمن الاجتماعي نتيجة الضغوطات الاقتصادية والمالية الداخلية التي من شأنها التأثير مباشرة على المجتمع خاصة الفئات ضعيفة الدخل، بظهور الاحتجاجات الاجتماعية والاضطرابات للمطالبة بتوفير سبل العيش الكريم وتحسين ظروف المعيشة علاوة عن تدهور القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار.

ولهذه الأسباب اضطرت الحكومة ضرورة توجيه اقتصادها نحو سياسة التنويع وفك التبعية لصادرات المحروقات، بتبني نهج اقتصاد الفعالية، الذي يحاول توجيه ا الاستثمار نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والتركيز على تنمية القطاعات الأكثر إنتاجية للسلع الحقيقية، ومنها القطاع الفلاحي (كيحلي و فروحات، 2017، صفحة 2)،هذا القطاع الذي شهد عدة إصلاحات وبرامج دعم مختلفة، زيادةلما يزخر به من مقومات وإمكانيات متنوعة، تمكنه من النهوض والدفع بعجلة التنمية وتنمية القطاعات الأخرى.

3. واقع القطاع الفلاحي في الجزائر:

حظي القطاع ألفلاحي باهتمام متزايد من قبل مختلف دول العالم لدوره الحيوي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية(مصطفى، 2017، صفحة 27)، بتحقيق الأمن الغذائي، الدافع الرئيسي لنمو القطاعات الأخرى سواء الصناعة، التجارة الخارجية كما يعد في الجزائر إلى جانب القطاع السياحي منفذا هاما لفك الاقتصاد الوطني عن قطاع المحروقات.

1.3. الإصلاحات والسياسات التنموية للقطاع الفلاحي في الجزائر:

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال عدة إصلاحات للنهوض بالفلاحة، في شكل مخططات ذات المدى المتدرج والحجم الاستثماري المتزايد، منها: سياسة التسيير الذاتي(1963)، والثورة الزراعية (1971)، وإعادة الهيكلة وقانون المستثمرات الفلاحية، والمخططات التنموية الثلاثي 1و2 والخماسيين 1و2(بغداد و هاشمي، 2013، صفحة 2)، وتركزت أهداف هذه البرامج حول تنمية القطاع وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، غير أنها لم تحقق الأهداف المنشودة.

ومع التحول الاقتصادي وانفتاحه على العالم الخارجي، وظهور مؤشرات ايجابية خاصة فترات الوفرة المالية، أصبح من الضروري الاهتمام بهذا القطاع من قبل الحكومة بشكل أكثر تعميقا وحداثةً، تصحيحا للسياسات السابقة وأهم البرامج والمخططات ما يلي :

أ. **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004):**

بعد عودة الأوضاع الأمنية ومعافاة الوضعية المالية للبلاد وغلق برنامج التعديل الهيكلي(وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2012، صفحة 3) بداية الألفية، قامت الجزائر بإطلاق هذا البرنامج الطموح بغلاف مالي قدره65.4 مليار دج (12.4%)، من مجموع الاستثمارات المقدرة بحوالي1216 مليار دج (16 مليار دولار) في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي لدعم النشاطات الإنتاجية وخلق مناصب شغل جديدة، وإعطاء أهمية اكبر للقطاع(بن رجم و بلعورة، 2016، صفحة 11)، من خلال تحفيز ودعم المستثمرين الفلاحين، وتوسيع المساحات الصالحة للزراعة باستصلاح الأراضي الفلاحية، وتكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه الجافة، وتنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية.(محفوظ و سعيج، 2017، صفحة 4)

ب. **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):**

خصص ضمن هذا البرنامج لسياسة التجديد الفلاحي والريفي ما يقارب 300 مليار دج، وهو امتداد للبرنامج السابق،يقوم على الهدف الأساسي للسياسات الفلاحية المتعاقبة منذ1962،وهو"التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل"(وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2012، صفحة 5)، بفعل تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الإستراتيجية من خلال التغيير المحسوس للقواعد الهيكلية للقطاع على المدى المتوسط مع الإشراك القوي للفاعلين في القطاعين العام والخاص، وأهم أهدافه:

- ترقية الصادرات الفلاحية (المنتجات المحلية والفلاحية الحيوية)وحمايتها وتنويعها؛
- توجيه الاهتمام نحو القطاع الريفي إلى جانب القطاع الفلاحي؛
- تحقيق امن غذائي مستدام واستحداث طرق جديدة لحكامة القطاع الفلاحي؛
- الوصول إلى نمو اقتصادي داخلي ومدعم.

ج. **برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):**

جاء هذا البرنامج لتحقيق استدامة الأمن الغذائي الوطني من خلال استراتيجيات على المدى المتوسط، تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية للقطاع و تأسيس دعامة الأمن الغذائي، وتقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحقيق معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 6% (2000-2008) إلى 8.33%للسنوات(2010-2014)(عمران، 2014، صفحة 11)، خصص له ما يقارب 1000مليار دينار جزائري.

د. **نموذج النمو الاقتصادي الجديد2016**(www.mfdgi.gov.dz, 2017):

صادقت الحكومة عليه سنة 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا، تهدف إلى تحقيق معدل نمو بـ 6.5% خارج المحروقات خلال العشرية القادمة، وتم تحديده على ثلاث مراحل للنمو وهي:

❖ **مرحلة الانطلاق والإقلاع الاقتصادي(2016-2019):** تتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية باتجاه المستويات المستهدفة.

❖ **المرحلة الانتقالية(2020-2025):** هدفها "تدارك" الاقتصاد الوطني.

❖ **مرحلة الاستقرار والتوافق (2026-2030):** يكون في أخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

2.3. مؤهلات وإمكانيات القطاع الفلاحي في الجزائر:

إن تطور أي قطاع اقتصادي مرهون بحجم الموارد والإمكانيات المتاحة التي تؤهله وتساهم في تطويره بالاستخدام الأمثل والرشيد لها نذكر أهمها في الجزائر:

أ.الموارد الأرضية: الأرض هي العنصر الأساسي للإنتاج الفلاحي، وتتميز الجزائر بتنوع الموارد الأرضية المؤهلة للزراعة بمساحة إجمالية تقدر بـ2.381.471 كلم^2،تتوقف وتتسع على مدى توافر المياه اللازمة للزراعة والظروف البيئية.

الجدول 2 : توزيع الموارد الأرضية في الجزائر 2011-2015.

الوحدة : هكتار

التعيين	12/2011	13/2012	14/2013	15/2014
1-المساحة الزراعية الصالحة (م.ز.ص.)	**8 454 630**	**8 461 880**	**8 465 040**	**8 487 854**
1.1 الأراضي الصالحة للحراثة	7 506 570	7 496 678	7 469 481	7 462 081
- مزروعات عشبية	4 354 242	4 453 225	4 403 937	4 368 417
- أراضي سباتية	3 152 328	3 043 453	3 065 544	3 093 664
2.1 مزروعات دائمة	948 060	965 202	995 559	1 025 773
- مروج طبيعية	24 335	26 626	25 777	25 468
- الكروم	74 338	73 430	70 852	70 664
- حقول أشجار الفواكه	849 387	865 146	898 930	929 641
2-أراضي رعوية و مروج	**32 943 690**	**32 969 435**	**32 965 976**	**32 968 513**
3-أراضي غير منتجة التابعة للمزارع*	**1 101 110**	**1 458 095**	**1 457 539**	**1 938 887**
مجموع الأراضي المستعملة للزراعة (1+2+3)	**42 499 430**	**42 889 410**	**42 888 555**	**43 395 254**

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2016، صفحة 37)

يتضح من خلال الجدول2 الانعكاس الايجابي للمخططات التنموية في إطار توسيع وحماية الأراضي الزراعية، إلا أن هذا التوسع كان يسير بوتيرة بطيئة جدا.

ب. الموارد المائية: تمثل الموارد المائية المحدد الرئيسي لعوامل التنمية الفلاحيةّ، نظرا لمحدوديتها، وانخفاض كفاءة استخدامها، زيادة على التغيرات المناخية(التصحر، الجفاف، وعدم استخدام تقنيات الري الحديثة والمتطورة، وغياب الوعي الثقافي الاستهلاكي للمياه لدى الأفراد)، ذلك ما يتطلب توسيع المساحات المسقية، وحجم المياه المستخدمة في الري، وتقدر المياه الجوفية الممكن استغلالها بـ 7 مليار $م^3$ سنويا، وتستغل بنسبة تفوق 90% في الشمال بينما في الجنوب تستغل بنسبة أقل وتقدر بـ 1.7 مليار $م^3$،بسبب ضعف الإمكانيات وعدم تجدد المياه الجوفية، في حين المياه السطحية المتجمعة في المجاري المائية(الأنهار، الوديان) يزداد منسوبها بزيادة التساقط، وتقدر بـ 12.7 مليار $م^3$ سنويا، موزعة جغرافيا على الشمال بـ 11.9 مليار $م^3$، وفي الجنوب 0.8 مليار $م^3$، كما تضم المياه السطحية في الجزائر17 حوضا مائيا(قصوري، 2012، صفحة 147)،و68 سد مستغل.

ونتيجة الطلب المتزايد لهذا المورد الاستراتيجي بسبب النمو السكاني المتصاعد والتطور الصناعي وقلة تساقط الأمطار أصبح من الضروري البحث عن بدائل (موارد مائية غير تقليدية)، من خلال عمليات تحلية مياه البحر والمياه المعالجة. وتجربة الجزائر فيما يخص

هذه التقنيات لا تزال محدودة وتقتصر على مناطق معينة(أرزيو، سكيكدة، وعنابة) بسبب ارتفاع تكاليفها المالية والتقنية العالية، توفر ما نسبته 10%سنويا، من مجمل الموارد المائية.

ج. **الموارد البشرية:** تمثل اليد العاملة أهم عامل في العملية الإنتاجية الفلاحية .

الجدول 3: الموارد البشرية في القطاع الفلاحي في الجزائر(2005-2015)

السنوات	2005	2010	2012	2014	2015
السكان الريفيون (ألف نسمة)	12.284	12.036	11.979	11.927	11.895
السكان الفلاحون (ألف نسمة)	7.408	7.404	7.352	7.233	7.214
نصيب العامل الفلاحي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي (دولار)	2.561	4.112	5.443	6.465	5.649
الكفاءة الفلاحية %	0.34	0.40	0.43	0.52	0.59
العمالة الكلية (ألف نسمة)	13.540	15.651	16.456	17.137	17.369
القوى العاملة بالقطاع الفلاحي(ألف نسمة)	3.096	3.318	3.368	3.401	3.412

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2016، الصفحات 433-435)

(الصندوق العربي للنقد، 2017، الصفحات 306-308)

وحسب الجدول 3، يتضح تزايد بطئ لحجم القوى العاملة في القطاع الفلاحي، ففي سنة 2005 كان 3.096 ألف نسمة، ليرتفع إلى 3.401 و3.412 لعامي 2014و2015 على التوالي، ما تفسره السياسات الوطنية المشجعة والداعمة للقطاع خاصة في الأرياف، (المخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحية PNDAR، الدعم الفلاحي وسياسة التجديد الريفي والفلاحي لعام 2008)، كما أنه هناك تراجع في عدد السكان الريفيون والزراعيون نتيجة هجرة الأفراد نحو المدن والتوجه نحو قطاعات أخرى، أما فيما يتعلق بنصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة للقطاع فقد بلغت6.465 دولار عام 2014، بعدما كانت 2.561 دولار(2005) تضاعفت بثلاث أضعاف وبالنسبة للكفاءة الاقتصادية الزراعية تراوحت بين 0.34% إلى 0.59%من 2005 إلى غاية 2015.

3.3. **مستلزمات القطاع الفلاحي:** يتطلب القطاع مستلزمات ومتطلبات أهمها:

أ.الآلات الزراعية: حسب الجدول4، هناك تزايد في عدد الجرارات الزراعية وكذا عدد معتبر بالنسبة للحاصدات الزراعية.

الجدول 4 :الآلات الزراعية (2008-2016)

السنوات	2012/2008	2013	2014	2015	2016
عدد الجرارات الزراعية	103793	103635	105789	108551	110261
عدد الحاصدات الزراعية	10135	9619	9713	9785	9833

المصدر :(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016، الصفحات 119-120)

(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017)

ب. الأسمدة: يعتمد القطاع الفلاحي على استخدام الأسمدة الفوسفاتية بعد عملية الحرث والأسمدة الازوتية بعد عملية البذر، وتستعمل بطريقة عشوائية بسبب ارتفاع أسعارها، والنقل، وعدم الوعي لأهمية أنواعها(مجدولين، 2017، صفحة 356)من قبل الفلاحين،والجدول5 يوضح استقرار في استهلاك الأسمدة خلال فترة الدراسة، بسبب نقص وغياب الإرشاد الفلاحي فيما يخص كيفيات استعمال الأسمدة، ونقص اللجوء إلى تحليل التربة مما يؤدي إلى عدم استجابتها للأسمدة المستعملة(مجدولين، 2017، صفحة 359)، أو لا تتماشى مع مكوناتها.

الجدول5 :الأسمدة في الجزائر (2008-2016).

السنوات	متوسط الفترة 2008-2012	2013	2014	2015	2016
إنتاج الأسمدة الأزوتية (ألف طن)	879.00	900	900	900	-
إنتاج الأسمدة الفوسفاتية(ألف طن)	899.64	800	800	800	-

المصدر :(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016، الصفحات 121-122)

ج. القروض الفلاحية: القروض الفلاحية المالية والعينية لها دور فعال في النهوض تدريجيا بالقطاع الفلاحي، خاصة التي أقرتها الحكومة في إطار برامج التجديد الريفي والفلاحي، بفضل الوفرة المالية للبلاد نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، وحسب الجدول6، شهدت القروض نموا ملحوظا بين سنوات 2008 و2012(متوسط الفترة قدرب521.07

مليون دولار أمريكي)، ليتراجع إلى 225.82 مليون دولار أمريكي سنة 2013، وبعدها عرفت تزايد تدريجي، واقتصرت هذه الأخيرة على المدى القصير، ما يجعل الفلاح غير قادر على سدادها بحكم طبيعة القطاع الحساسة اتجاه التقلبات والظروف غير المواتية،و يجعل هؤلاء في ضغوطات شديدة بين تسديد ديونهم وعدم تحقيق أرباح لمشاريعهم الفلاحية.

الجدول 06: قيمة الإقراض الفلاحي في الجزائر (2013-2016)

السنوات (الوحدة :مليون دولار أمريكي)	متوسط 2008-2012	2013	2014	2015	2016
قروض (قصيرة الأجل)	521.07	225.82	538.49	453.82	219.78

المصدر :(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016، صفحة 123)(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017)

4.3. دور القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني:

يتضح واقع الفلاحة الجزائرية من حيث مواردها ومستلزماتها والسياسات المسطرة من طرف الحكومة، رغبة هذه الأخيرة في إعادة بعث روح الحيوية لهذا القطاع الاستراتيجي.

أ. مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي:

يعرف الأمن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب لأفراده على المدى الطويل والقريب كما ونوعا، بأسعار تتناسب مع دخولهم، بينما الاكتفاء الذاتي فهو كفاية الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا وداخليا، لذا الجزائر تبذل قصارى جهودها بتبني عدة إستراتجيات فلاحية تنموية لتحقيق هذين الهدفين.

الجدول 7: نسبة الاكتفاء الذاتي لمجموعة **الحبوب** (2008-2016)

السنوات	الإنتاج (ألف طن)	الصادرات(ألف طن)	الواردات(ألف طن)	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي%
2012/2008	4075.78	8.18	9151.34	13218.94	30.83
2014	3435.23	0.03	12430.53	15865.74	21.65
2015	3760.95	3.14	13824.26	17582.07	21.39
2016	2942.28	3.38	13440.26	16379.20	17.96

المصدر :(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016، الصفحات 292-294)

وحسب الجدول 7، الحصيلة الإنتاجية لمجموعة الحبوب خاصة سنوات 2008-2015 جد محتشمة، ونسبة الاكتفاء الذاتي لهذه الفترة بعيدة على النسب المرجوة، نظرا لحجم السياسات والإصلاحات التي تبنتها الحكومة (تتراوح بين20و30%)، تدل على اعتماد الجزائر على الاستيراد من العالم الخارجي لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية.

الجدول 08: تطور إنتاج المنتجات والسلع الواسعة الاستهلاك في الجزائر

السلع الغذائية الواسعة الاستهلاك (ألف طن)	متوسط الفترة 2008-2012	2013	2014	2015	2016
القمح	2634.33	3299.05	2436.20	2656.73	1937.61
الشعير	1358.10	1498.64	939.40	1030.56	919.90
البقوليات	67.98	95.83	123.47	107.35	88.51
الزيتون	276.24	403.81	274.51	420.33	410.33
الخضر	8394.28	11866.41	13555.52	13805.55	14563.84
الفواكه	2880.15	4231.63	4498.83	4962.44	4802.38
جملة اللحوم	520.82	660.60	771.02	819.02	840.40
إنتاج البيض	219.58	299.35	151.51	167.5	167.29
إنتاج السمك	123.78	101.86	99.17	104.79	102.14

المصدر :(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016، الصفحات 292-294)

حسب الجدول8، إنتاج المحاصيل والمنتجات الفلاحية الرئيسية في الجزائر، لا ترتقي إلى المستوى المطلوب والمعدل المراد المأمول لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، كما أن معظم المحاصيل الزراعية والحيوانية تميزت بالتقلب والتذبذب بين الارتفاع والانخفاض وعدم استقرارها، ما يتطلب لفت النظر في الحفاظ وتأمين الغذاء وتلبية الاحتياجات الغذائية الضرورية للسكان بسد الفجوة الغذائية، ما نتج عنه التركيز على الاستيراد لمثل هذه المنتجات وأدى إلى إخلال الموازين الاقتصادية الكبرى.

ب. **مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي:**

القطاع الفلاحي يدعم الناتج المحلي الإجمالي ، بمساهمته في رفع متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، الذي يمثل أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي للبد،

والجزائر بلد فلاحي يسعى إلى ترقية الفلاحة،لما تملكه من مقومات زراعية هامة، زيادة على الجهود والسياسات المبذولة لتنمية الفلاحة.

الجدول9: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام (2013-2015)

الوحدة مليون دولار أمريكي				الوحدة دولار أمريكي	
السنة	قيمة الناتج المحلي	قيمة الناتج الزراعي الإجمالي	النسبة من إجمالي الناتج الداخلي %	متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الداخلي	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي
2013	209.415.56	20573.39	9.82	5468.20	537.21
2014	213.343.00	21966.90	10.30	5454.36	561.60
2015	166.894.00	19718.00	11.81	4176.21	493.41

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016، الصفحات 11-12)

يبين الجدول9، أن نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 10% و11% وهي مساهمة ضعيفة تعود إلى ضعف المساحات المزروعة وتراجعها من سنة لأخرى وتذبذب الإنتاج الزراعي وتراجع المردودية الزراعية.

ج. مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية:

اعتمدت في سياساتها التنموية والإصلاحات الاقتصادية المتعاقبة، تحرير التجارة الخارجية ومنها تجارة المنتجات الزراعية مما حسن من مشاركة هذا القطاع في التجارة الخارجية،والجدول10 يوضح قيمة الصادرات الزراعية التي شهدت تطورا خلال الفترة المدروسة، غير أن هذا التطور كان بطيء بالرغم من برامج PNDRA وبرنامج الإنعاش الاقتصادي، مقارنة بقيمة الواردات الزراعية المتزايدة بفعل ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية وتزايد الطلب الداخلي بفعل النمو الديمغرافي المتسارع، وعدم كفاية المنتجات المحلية.

الجدول 10: التجارة الخارجية في الجزائر (2008-2015)

السنة	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية
متوسط 2012/2008	24.231.93	8678.43	6365.90	5685.91	353.62	215.61
2014	58.274.09	19.409.38	7157.72	62.884.29	772.54	283.29
2015	51.733.01	11.790.68	5793.84	37.951.39	795.54	192.44

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016، الصفحات 110-112)

د. مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة:

الجدول 11: مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة

السنوات	القوى العاملة الكلية	اليد العاملة في القطاع الفلاحي	نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي بالنسبة للفئة العاملة الكلية
2013	11964.00	2528.90	21,14%
2014	11454.00	2550.60	22,27%
2015	11931.00	4959.80	41,57%

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016، الصفحات 110-112)

من خلال الجدول 11، فإن نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي تمثل نسب ضعيفة، حيث ارتفعت من 21.14% سنة 2013 إلى 41.57 % عام 2015، بسبب إطلاق الحكومة لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي (2010-2014)، الذي كانت من أهم أهدافه استحداث 1,2 مليون منصب شغل دائم والواقع لم يحقق لذلك.

4. تفعيل القطاع الفلاحي لتنمية الاقتصاد الوطني

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، نظراً لأهميته الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير الاحتياجات الغذائية والموارد النقدية بالعملات الصعبة، وتوفير مدخلات القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة، وتقليص أو سد الفجوة الغذائية، والمساهمة في توفير مناصب الشغل و الحد من البطالة.(احمد قايد و اخرون، 2016، صفحة 4)

إلا أن الفلاحة في الجزائر لم تحقق النتائج المرجوة ولم تصل إلى الرقي، لعدة صعوبات وعراقيل يواجهها القطاع.

1.4. المعوقات والمشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي وآفـاقه :

أ.المعوقات والمشاكل: هناك العديد من المشاكل والعراقيل التي آلت إلى عدم النهوض بالفلاحة في الجزائر إلى يومنا هذا أهمها:

-**تراجع المساحة الفلاحية وتشتتها** بسبب النمو الديمغرافي المتزايد، وتوسع المدن على حساب الأراضي الزراعية حيث انتقل معدل التمدن من إجمالي السكان من 39.5 %سنة 1970 إلى 53.6%في1990 إلى أن وصل خلال سنة 2014 إلى 70.13%، مع ضعف استصلاح الأراضي الفلاحية وتشتتها، وغياب العدالة في توزيعها بين الفلاحين الحقيقيون؛

-**ندرة الموارد المائية:** حسب ما سبق فالموارد المائية بالرغم من تنوع مصادرها إلا أنها ضعيفة وتفتقر إلى الإمكانيات سواء المالية أو التقنية المتطورة ؛

-**ضعف المكننة الفلاحية:** تعاني الفلاحة في الجزائر من محدودية الآلات الفلاحية، فهناك ضعف في الآلات والعتاد الفلاحي، ولا تواكب التكنولوجيا المتطورة، لان تطويرها وتوفرها يساهم في زيادة ورفع الإنتاجية الزراعية.

-**ضعف استخدام الأسمدة الفلاحية** بسبب وجود جهة وحيدة مخولة بإنتاج الأسمدة في الجزائر وهو مجمع اسميدال (ASMIDAL)، إضافة إلى استخدام التسميد المعدني أو العضوي بطرق عشوائية، وغير متجانسة مع المقادير، والتواريخ والنوعية، مع غياب تام للوعي والإرشاد الفلاحيين.

-**ضعف الإنفاق على البحث العلمي والتطوير الفلاحي:** تتميز اغلب البحوث العلمية الفلاحية والزراعية بالطابع الأكاديمي، إذ لا تضيف شيئا للقطاع أو للفلاح؛

-**ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الفلاحي** وانعدام الشراكة في القطاع الفلاحي بين القطاع العام والخاص ؛

-**الهجرة الريفية** نحو المدن والعزوف عن الأرياف و إهمال الأراضي الفلاحية.

ب. **إستراتيجية النهوض بالقطاع الفلاحي:** تتطلب التنمية الفلاحية وضع سياسة فلاحية دقيقة ومحددة في الزمان والمكان، وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات استراتيجية، ينتج عنها: تخفيف التبعية الغذائية، وتحقيق الأمن الغذائي، والمساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات. وحتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف يجب أن يدرج القطاع الفلاحي ضمن سياسات القطاعات الاستراتيجية، التي تتطلب تدخل الدولة في توجيهها وفق أطر من شأنها أن تحقق ما هو مرجوًا منها وذلك من خلال ما يلي:

- تشجيع وتدعيم الاستثمارات في مجالات زراعية معينة تتميز بإنتاجها لمنتجات إستراتيجية؛
- توفير التمويل الفلاحي الضروري وفق ميكانيزمات شفافة وسريعة وسهلة، مع دعم أسعار الفائدة بالنسبة للقروض الموجهة للفلاحة، بالشكل الكافي وفي الوقت المناسب؛
- حل إشكالية الملكية العقارية حتى يتم خلق الاطمئنان والاستقرار النفسي لدى الفلاحين، وهو ما سيساهم لا محالة في إعادة الاعتبار للنشاط الفلاحي، لان الفلاح عون اقتصادي، والمنتوج الفلاحي له قيمة مالية واستراتيجية، وهذا بإبعاد الطبقة التي تطفلت على القطاع الفلاحي، إضافة إلى هذا لا بد من تشجيع الشباب، خاصة من يمتلك تكوينا وثقافة فلاحية، على العمل في النشاط الفلاحي، والاهتمام بالصناعات الغذائية وتربية المواشي؛
- وضع سياسة دعم كافية للبحث والإرشاد الفلاحي بمنطق الاحتياجات والواقع العملي، وليس في إطار نظري بيروقراطي، يساهم في توعية وإرشاد الفلاحين؛
- وضع سياسة استراتيجية للري وشبكات السدود والرش المحوري، وهي إمكانيات يفتقر إليها القطاع الفلاحي في الوقت الحالي؛
- ضرورة خلق نظام فعال للتسويق الفلاحي يعمل وفق أطر موضوعية وبعوامل اقتصادية عقلانية بعيدة عن الإجراءات البيروقراطية، وهذا يتم بإشراك الفاعلين في القطاع الفلاحي.(باشي، 2003، صفحة 114).

5. خاتمـــة:

الفلاحة من أهم القطاعات الواجب تفعيلها في الجزائر، خاصة لما يعانيه الاقتصاد الوطني في الوقت الراهن من هشاشة هيكلية، وهي أفضل بديل، لما تملكه الجزائر من مقومات طبيعية، وبشرية، ومالية، تسمح بترقيتها وتطويرها، لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير الغذاء، والضغط على فاتورة الواردات التي أثقلت كاهل الخزينة العمومية من السلع الغذائية الأساسية.

ومن أهم التوصيات التي يمكن طرحها هي:

- ✓ إن الاعتماد الكامل على عائدات المحروقات، أكد أنه مصدر غير كاف ومقلق في ظل التقلبات في أسعاره العالمية، فهو مورد غير مستقر وزائل؛
- ✓ إعطاء أولوية واهتمام للفلاحة بوضع إستراتيجية فعالة وطويلة الأمد مع تشجيع الاستثمار الفلاحي، والاهتمام بالجنوب لأنه يقدم نماذج فلاحية تنموية وحيوية ناجحة في القطاع ؛
- ✓ تشجيع التطور التقني لزيادة الإنتاجية و المردودية مع تسهيل إجراءات الحصول على القروض البنكية الضرورية لتمويل المستثمرات الفلاحية، وتوسيع المساحات الزراعية و تطوير الزراعات الإستراتيجية وتنمية البحث في الميادين الزراعية؛
- ✓ ضرورة خلق سوق زراعية جهوية بغرض تطوير التبادلات الجهوية، وخلق روح الإبداع والابتكار والفعالية في توفير السلع والخدمات بإدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- ✓ العمل على تنظيم الأسواق لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار.

و كل هذه الاقتراحات تتطلب إرادة سياسية قوية وفعالة لتبني القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي لإيرادات النفط إلى جانب قطاعي الصناعة والسياحة وقطاع الخدمات.

6. قائمة المراجع:

- WWW.ANDI.DZ. (2018). *statistique*. تاريخ الاسترداد 30 3, 2018، من http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique
- *www.mfdgi.gov.dz*. (2017). تاريخ الاسترداد 03 04, 2018، من https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/22-2014-05-14-10-16-29/2014-05-14-10-18-34/1183-2017-03-26-08-21-3
- احمد باشي. (2003). القطاع ألفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح. *مجلة الباحث، 2* (2)، 108-115.
- الديوان الوطني للإحصائيات. (2016). ، نتائج (2013-2015). *46* . الجزائر.
- الصندوق العربي للنقد. (2017). *الملاحق*.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2016). *الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد36*. الخرطوم.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2017). *الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد37*.
- حسين نيفين. (2016). المتانة الاقتصادية الخليجية في مواجهة الأزمات العالمية- المؤشرات والادلالات. *الربع الرابع لعام 2016*. الامارات العربية المتحدة: إدارة التخطيط ودعم القرار.
- دهينة مجدولين. (2017). استراتيجيات تمويل القطاع ألفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. *أطروحة دكتوراه* . بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- ريم قصوري. (2012). الأمن الغذائي و التنمية المستدامة- حالة الجزائر. *مذكرة الماجستير* . عنابة: جامعة باجي مختار.
- زين العابدين طويجيني. (2017). القطاع ألفلاحي كمصدر للتنويع الاقتصادي في الجزائر- الأداء الاقتصادي والقيود خلال الفترة(1999،2017). *مؤتمر وطني 22/23 أكتوبر 2017*. قسنطينة2: جامعة مهري عبد الحميد.
- سفيان عمران. (2014). سياسة التجديد ألفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الغذائي المستدام بالجزائر. *الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23/24نوفمبر 2014*. الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- سهيلة مصطفى. (2017). الاستثمار ألفلاحي و أثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا. *أطروحة دكتوراه* . الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

- شعيب بغداد، و الطيب هاشمي. (2013). واقع التنمية الفلاحية في الجزائر من خلال برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(ولاية سعيدة كنموذج للمخطط). *مجلة الحقيقة، 12* (24)، 204-223.
- صندوق النقد العربي. (2016). *إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد*.
- عائشة سلمى كيحلي، و حدة فروحات. (2017). مساهمة سياسات الدعم ألفلاحي في النمو الاقتصادي تحقيقا للتنمية المستدامة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2016). *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، 3* (3)، 177-193.
- عبد الحميد مرغيت. (2017). *تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكييف مع الصدمة*. تم الاسترداد من https://www.hopital-dz.com/upload/12-2017/article/petrole.pdf
- عبد المجيد عطار. (07 11, 2015). انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري. *ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة* . الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
- محمد خميسي بن رجم، و هجيرة بلعورة. (2016). القطاع ألفلاحي مستقبل الجزائر لاقتصاد ما وراء البترول. *الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي9/10 نوفمبر2016*. الوادي: جامعة حمة لخضر.
- مراد محفوظ، و منيرة سعيج. (2017). البرامج التنموية والسياسات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017. *مجلة الابداع، 7* (8)، 153-165.
- نور الدين احمد قايد، و اخرون. (2016). أهمية تطور الفلاحة الصحراوية كخيار بديل لقطاع المحروقات بالجزائر- دراسة تحليلية لتجربة ولاية الوادي. *الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة يومي 09/10 نوفمبر2016*. الوادي: جامعة حمة لخضر.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (ماي, 2012). *مسار التجديد ألفلاحي والريفي،عرض وآفاق*. تاريخ الاسترداد 20 4, 2018، من www.minagri.dz.